

**إعلان فتح الترشيحات
للدورة السادسة لأكاديمية القانون الدستوري
تموز - آب 2021**

وضع الدساتير وبناء السلام في المنطقة العربية

الموعد النهائي لتقديم الترشيحات: 30 نيسان/أبريل 2021

تعترز المنظمة العربية للقانون الدستوري تنظيم الدورة السادسة لأكاديمية القانون الدستوري في الفترة الممتدة بين أواخر تموز/يوليو 2021 ومنتصف آب/أغسطس 2021. سيتم الإعلان عن التاريخ المحدد لاحقاً وستجري أعمال الأكاديمية لهذه السنة عبر الانترنت من خلال تطبيق زوم بسبب تداعيات جائحة كورونا.

تمثل الأكاديمية جانباً من جهد يهدف إلى:

- الاستثمار العلمي وتخريج باحثين على مستوى عالٍ من التدريب قادرين على المشاركة بصورة فعالة في تطوير وتنمية الحوكمة الدستورية والبناء الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تنمية المعارف واكتساب القيم والمهارات اللازمة لإجراء بحوث علمية ذات أهمية وذات مردود تطبيقي.

أعمال الأكاديمية

سينتقى المشاركون والمشاركات تأطيراً وتوجيهاً من خبراء عرب ودوليين بارزين لتعزيز مهاراتهم المنهجية والبحثية ومعرفتهم العلمية بالموضوع العام. وسيعمل الخبراء والمنظمة العربية للقانون الدستوري بشكل وثيق مع المشاركين لمساعدتهم على تطوير أبحاثهم وكتابة أوراقهم وإعدادها للنشر.

يُطلب من المشاركين في الأكاديمية إعداد أوراق رصينة باللغة العربية حول "وضع الدساتير وبناء السلام في المنطقة العربية"، وسيتم نشر الأوراق ذات الجودة العالية والمقبولة من المحكمين في مطبوعات المنظمة العربية للقانون الدستوري.

ويشترط أن تكون الأوراق:

- نقدية وتحليلية. لن تقبل الدراسات السطحية ومحض الوصفية.
- تتبنّى منهجية مقارنة بقدر الحاجة.
- دقيقة ومتخصصة ولا تتناول الموضوع بشمولية.

إشكالية البحث

غالباً ما تثير عمليات السلام مسائل دستورية هامة لها آثار عميقة على حل الصراع. في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لعبت العملية الدستورية ما بعد الصراع (وضع الدساتير أو تعديلها) دوراً أساسياً في عمليات بناء السلام، فكانت إما جزءاً من مفاوضات اتفاقيات السلام أو نتيجة لها إذ تمّ الاتفاق على البدء بها فور توقيع الاتفاقية. وقد شهد العراق ولبنان واليمن وسوريا وليبيا والجزائر وغيرها من البلدان عمليات انتقال دستوري وصياغة دساتير مؤقتة أو دائمة كانت مرتبطة بشكل أو بآخر بمفاوضات أو اتفاقيات سلام. وأحدث مثال على ذلك هو السودان، حيث تم توقيع اتفاق سلام في آب/أغسطس 2020 والذي من المقرر بموجبه إجراء عملية دستورية لتعزيز جميع المكاسب وتضمينها في وثيقة قانونية نهائية وملزمة.

سيطلب من المشاركين والمشاركات في الدورة السادسة من أكاديمية القانون الدستوري مناقشة هذه المسألة والعمل على كتابة ورقة حول "العلاقة بين عمليات السلام ووضع الدساتير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". ويمكن ان تتناول إشكالية البحث أيّاً من المحاور التالية، على سبيل المثال:

أولاً- العلاقة بين العملية الدستورية (التفاوض والصياغة والتنفيذ) وعملية السلام ما بعد النزاع

- ما هو تأثير العملية الدستورية ما بعد النزاع في مسار بناء السلام؟ إلى أي مدى يعزز وضع الدستور عملية السلام أو يضعفها؟

- ما هي خصائص العملية الدستورية التي تؤدي دورا في توطيد اتفاقات السلام وفي ضمان التنفيذ الناجح لاتفاقية السلام ما بعد النزاع (صياغة دستور جديد أو تعديل الدستور، الترتيبات الانتقالية أو المؤقتة، تسلسل اتفاقات السلام والساتير، شمولية العملية الدستورية)؟ وما هي القضايا المرتبطة بوضع الدستور التي قد تؤدي إلى فشل عملية السلام و/أو إلى عودة العنف والصراع؟ (اختيار هيئات وضع الدستور، المشاركة المجتمعية، الملكية الوطنية، الجهات الفاعلة الخارجية، الخ.)

- ما هي العوامل التي تعوق أو تسهم في استقرار الدساتير وقدرتها على التحمل في أعقاب صراع عنيف، وبالتالي تمكن بناء السلام أو تعوقه؟

ثانياً- تأثير مضمون الدساتير وتصميمها على تحقيق السلام المستدام

- إلى أي مدى تسهم بعض الجوانب المحددة في مضمون دستور أو الأحكام الدستورية المحددة في انجاح اتفاق السلام؟
- كيف يتم التعامل مع الخلافات حول المسائل الموضوعية عند وضع الدستور لتجنب فشل عملية السلام وإقناع معظم الأطراف بالموافقة على دستور جديد؟ (نطاق المسائل الدستورية التي ستناقش، التأجيل الدستوري أو التدرج في بت المسائل الدستورية، الخ.)
- كيف يتم تناول بعض المسائل الدستورية الحساسة أو المتنازع عليها كالمسائل الدستورية المرتبطة بالدين والهوية والنوع الاجتماعي وتقاسم السلطة والحصص والأقاليم، وما إلى ذلك، لضمان تعزيز ونجاح عملية السلام؟

تقديم طلبات المشاركة إلى الأكاديمية

ترحب أكاديمية القانون الدستوري بطلبات الراغبين والراغبات في المشاركة في الدورة السادسة، علماً أنه سيتم اختيار المشاركين من قبل لجنة تحكيم وفق معايير تنافسية. كما تشجّع الأكاديمية الطلبات المقدمة من النساء ومن الطلبة الذي يبحثون المسائل الدستورية المرتبطة بالأقليات في المنطقة.

يتعين تحقق الشروط التالية في جميع المتقدمين:

1. إجادة اللغة العربية إجادة تامة تحدّثاً وكتابةً. إجادة لغة أخرى تمثّل ميزة إضافية.
2. ألا تقل سن المتقدم عن الثالثة والعشرين، وألا تزيد عن أربعين عاماً.
3. أن يكون مقدّم الطلب طالب دكتوراه أو حصل حديثاً على الدكتوراه في الحقوق/ القانون أو العلوم السياسية أو اختصاص ذي صلة بموضوع الأكاديمية لهذه السنة. قد يتم قبول طلبة الماستر بصورة استثنائية.
4. الاهتمام بالشؤون والتحويلات الدستورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و/أو بالمواضيع المتعلقة بالديمقراطية وبناء السلام والحريات العامة وحقوق الانسان والمساواة في دول المنطقة.
5. الاستعداد التام لتطوير العمل البحثي وتدقيقه وتقبّل الملاحظات الفنية والعلمية من الخبراء والمراجعين والعمل على استيعابها وعلى تطوير ورقتهم بما يتوافق مع هذه الملاحظات.
6. الالتزام بحضور كافة جلسات الاكاديمية.

على الراغبين تقديم طلباتهم في موعد أقصاه 30 نيسان/أبريل 2021 وينبغي أن يتضمن كل طلب:

- سيرة ذاتية.
- مقترح بحثي لا يتجاوز 1000 كلمة، يعرض موضوع الورقة المقترح تطويرها خلال المشاركة بالأكاديمية والذي يتعين أن يكون في إطار الموضوع العام للأكاديمية للدورة السادسة، وسبب اختيار الموضوع، وأهميته، والمنهجية التي سيتبعها الباحث.
- نماذج عن أوراق أو أبحاث أو مقالات للمتقدم سبق نشرها، ذات صلة بالشأن أو القانون الدستوري بصفة عامة أو بموضوع الأكاديمية، إن وجدت.
- رسالة توصية واحدة من أحد المشرفين أو رؤساء المتقدم الحاليين أو السابقين.

يجب إرسال طلب تقديم يتضمن كل المعلومات والبيانات والأوراق المذكورة أعلاه إلى العنوان التالي: lara.saade@dustour.org مع ضرورة أن يشتمل عنوان رسالة البريد الإلكتروني على: "طلب التقديم- أكاديمية القانون الدستوري السادسة".

لن ينظر إلى أي طلب غير مكتمل البيانات والأوراق. وسيتم الاتصال فقط بمن تم اختيارهم لإجراء مقابلة خلال شهر أيار/مايو. سنقوم المنظمة بعدها بإبلاغ من تم قبولهم فقط خلال شهر حزيران/يونيو

2021.

الشؤون اللوجستية والمنحة

إنّ الأكاديمية مجانية للمشاركين. ستتكفل المنظمة العربية للقانون الدستوري بتغطية جميع نفقات المواد التعليمية ونفقات الخبراء والمحكمين.

كما ستُصرف منحة لكل مشارك تقوم إدارة الأكاديمية بالموافقة على نشر ورقته وذلك بعد الانتهاء من كتابة ومراجعة الورقة وفق تعليمات المحكمين والحصول على الإذن بالنشر، وذلك في غضون شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2021.